

## رؤية الجزائر 2030: نحو تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة

### *Algeria's Vision: Towards Achieving the Sustainable Development*

### *Goals Agenda*

### غنو أمال

جامعة وهران 2- محمد بن أحمد - (الجزائر)

ghennou.amel@univ-oran2.dz

#### ملخص:

تستكشف هذه الدراسة "رؤية الجزائر 2030" نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة، والتي تعد استراتيجية وطنية طموحة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتحسين جودة الحياة للمواطنين، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذه الرؤية تتقاطع مع خطة التنمية المستدامة العالمية 2030 التي تبنتها الأمم المتحدة، مع تكييفها وفق الأولويات الوطنية للجزائر. تقدم الدراسة استعراضا عاما لأهم المشاريع الضخمة التي سيتم إنجازها ما بين 2025-2030، والتي تهدف الجزائر من خلالها إلى تحقيق تحول جذري في مختلف القطاعات مع التركيز على الخصائص المحلية لكل منطقة والاستفادة من خصائصها.

**كلمات مفتاحية:** التنمية، التنمية المستدامة، جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، رؤية الجزائر 2030، تحسين جودة الحياة للمواطنين.

#### **Abstract:**

This study explores Algeria's Vision 2030 towards implementing the Sustainable Development Plan, an ambitious national strategy aimed at restructuring the Algerian economy and improving the quality of life for citizens, taking into account the three dimensions of sustainable development: economic, social, and environmental. This vision intersects with the 2030 Agenda for Sustainable Development adopted by the United Nations, while adapting it to Algeria's national priorities. The study provides an overview of the most important mega-projects to be implemented between 2025 and 2030, through which Algeria aims to achieve a radical transformation in various sectors, focusing on the local characteristics of each region and leveraging their unique features.

**Keywords:** development, sustainable development, 2030 Agenda for Sustainable Development, Algeria's Vision 2030, improving citizens' quality of life.

. مقدمة:

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً كبيراً من حيث المفهوم والممارسة، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على الجانب البيئي فقط، بل شمل مجالات متعددة. كان من المفترض أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ولكن بسبب الحاجة إلى خطة لرصد التقدم نحو الأهداف بعد هذا التاريخ، بدأت النقاشات مبكرًا حول جدول أعمال التنمية المستدامة. عقب انتهاء فترة الأهداف الإنمائية للألفية، فتم تأسيس أهداف التنمية المستدامة المعروفة بـ SDGs رسميًا تحت اسم "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والتي تغطي الفترة من 2015 حتى 2030، ووضعتها الأمم المتحدة لتكون ذات علاقة بمستقبل التنمية العالمية. وتستهدف هذه الخطة مواجهة تحديات العولمة من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البيئة، المجتمع، والاقتصاد. وكغيرها من الدول، تُطالب الجزائر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتمشي مع التحولات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي السريع، وتنفيذ برنامج قمة الأرض للتوصل إلى التنمية المستدامة. الأمر يتطلب وضع استراتيجية واضحة تتضافر فيها جهود مختلف الجهات الاقتصادية، عن طريق إنشاء سياسات وخطط وبرامج تهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولأن الجزائر كانت قد وقعت على إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في عام 1993، ووافقت على بروتوكول كيوتو في عام 2005، بالإضافة إلى الالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ. خاصة مع التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة من 2000 حتى 2015، ثم أهداف التنمية المستدامة من 2016 إلى 2030، فقد أظهرت الجزائر استعدادها للمشاركة في الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق النمو المستدام والشامل من خلال وضع استراتيجية وطنية مخصصة لذلك.

في إطار مماثل، تشهد الجزائر تغييرًا كبيرًا نحو مستقبل أخضر ومستدام، من خلال خطط طموحة تشمل الطاقة الشمسية، وتحلية المياه، وتطوير المدن الخضراء، وتحديد البنية التحتية... وغيرها. حيث تمتلك الجزائر مقومات واعدة تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة بحلول عام 2030، على الرغم من التحديات الداخلية والتغيرات العالمية المستمرة

أهمية الموضوع:

موضوع التنمية المستدامة حديث وله طابع عالمي، كما أنه يتسم بأهمية كبيرة في حياة الشعوب الحالية ومستقبل الأجيال المقبلة ومصيرها أيضًا. لقد أصبح هذا الأمر ضروريًا بشكل ملح، سواء للدول المتقدمة أو النامية، حيث أن تبني هذه الدول لاستراتيجيات التنمية المستدامة يساهم بشكل كبير في تطويرها وتحسين اقتصادها مع الحفاظ على البيئة وحماية مواردها الطبيعية لضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، والتعرف على السياسات والبرامج الرئيسية التي تساهم في تحقيق ذلك. كما سنستعرض الجهود البارزة التي تبذلها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة

إشكالية الدراسة:

بذلت الدول المتقدمة جهودًا سريعة لتبني مفهوم التنمية المستدامة، بهدف تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاستمرارية ورفاهية أكبر للأفراد. ونظرًا لأن الجزائر تُعتبر واحدة من الدول النامية، فقد تعرضت هي الأخرى لأضرار بيئية كبيرة نتيجة سياسة التنمية الاقتصادية المكثفة التي سعت لعلاج الأوضاع السيئة التي خلفها الاستعمار، مع الاعتماد بشكل أساسي على مصادر الطاقة التقليدية في تنمية الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الجزائر لم تتجاهل التنمية المستدامة؛ بل بدأت في تبني السياسات وإطلاق البرامج التنموية لمعالجة الوضع. ونحاول من خلال هذه الدراسة البحث في واقع ومستقبل نجاعة سياساتها من خلال مشاريعها المسطرة ومعرفة حجم تحقيقها لتلك الأهداف. وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي الجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية من أجل تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وفق رؤية 2030؟

- الخطة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

### المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

تعود المناقشات المتعلقة بالتنمية إلى عقود من الزمن. وكان مفهوم التنمية قد دخل في التداول بين المختصين في التنمية والاقتصاد والاجتماع، لاسيما في الدوائر المهتمة بالعالم الثالث ومشاكله. وكان مفهوم التنمية يستخدم من قبل مدارس اقتصادية - اجتماعية مختلفة، بصفته مفهوماً بديلاً من مفهوم النمو. ويتميز بطابعه المركب كونه لا يقتصر على البعد الاقتصادي - كما هي حال مفهوم النمو بشكل عام كما أن التنمية كان ينظر إليها بصفتها عملية تحول مجتمعية تجمع بين الاقتصاد والاجتماع والتغيير السياسي والمؤسسي في معظم المدارس السائدة، بما هي عملية متكاملة وضرورية للخروج من حالة التخلف التي تسود دول المستعمرات السابقة بشكل خاص. ولم يكن مفهوم التنمية البشرية الذي بلورته منظومة الأمم المتحدة وعممته اعتباراً من عام 1990، قد تبلور بعد<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة صارت الآن منتشرة الاستخدام ومتعددة الأغراض ومتنوعة الدلالات وغنية بالمحتويات المختلفة، حيث نالت قبولا عظيما من جميع الخبراء والمهتمين بشؤون البيئة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، لذا نرى أن معظم الكتابات قد أيدت تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة برنتلاند Brundtland Commission، حيث يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية PNUE التنمية المستدامة على أنها: "تنمية تسمح بتلبية حاجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها"<sup>2</sup>.

إذن يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستدامة هو حديث في مجال البيئة والتنمية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية، ويهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش ضمن القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن القول أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة يتصل بالعديد من المتغيرات والتحوليات التي عرفها النقاش الدولي حول مفهوم النمو الذي يمثل المرحلة الأولى (حيث طرح هذا الأخير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان يقصد به الحرية التامة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق نمو اقتصادي، هذه النظرة عرفت انتقادا بين الفاعلين الدوليين خاصة في مرحلة الثمانينات وتم التحذير من الطريقة المتبعة في استغلال الموارد، وهنا بدأ العالم يعرف حركة عملت الأمم المتحدة على تبنيها من أجل وضع خطط وبرامج دولية تهدف إلى عقلنة استغلال الدول للثروات والمواد الأولية<sup>4</sup>.

وقد عرف النشاط الدولي في هذا السباق العديد من المؤتمرات والقمم حيث كانت البداية مع تقرير بروتلاند 1987، ثم مؤتمر ستوكهولم 1971، وقمة الأرض 1992، وقمة جوهانزبورغ 2002، وقمة كوبنهاجن، وقمة باريس، شكلت هذه المؤتمرات المرجعية

<sup>1</sup> مرفت رشناوي، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دليل الموارد للممارسين، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ماي 2018، ص 14.

<sup>2</sup> Alaine Beitone et d'autre, *Economie*, Paris: ed. Dalloz, 2001, p.27.

<sup>3</sup> ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1992، ص 21.

<sup>4</sup> القرطي، ع، في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة في: الحسين، ش وخالص، ع، الانسان والبيئة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 119.

الأساسية للنقاش حول موضوع التنمية المستدامة القائم أساساً على منطق الحفاظ على الثروة وكيفية تقاسمها بين الأجيال وهو ما يتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً يسمح خاصة لتلك الدول المتخلفة بامتلاك التكنولوجيا والمساعدة على دمجها في الاقتصاد العالمي بشكل يضمن لها درجة مقبولة من تلبية الحاجيات وتحقيق الرفاه.

وهذه العملية التي تقوم بها الدولة بهدف منها الإقلال من الفقر وكفالة التعليم وتوفير الخدمات الصحية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر ومتواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها نفس القدرة على التطور كالجيل الماضي<sup>5</sup>.

وبالتالي فالتنمية المستدامة تعتبر ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، وقد أصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفاً للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات: اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية<sup>6</sup>:

- **من الناحية الاقتصادية:** التنمية المستدامة تعني للدول المتقدمة تقليل استهلاك الطاقة، بينما تعني للدول النامية استغلال الموارد لرفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر .

- **أما فيما يتعلق بالجال الاجتماعي والإنساني:** فهي تعبر عن الجهود المبذولة لتحقيق استقرار في النمو السكاني وتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية، خصوصاً في المناطق الريفية .

- **وفيما يخص الجانب البيئي:** فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الجيد للأراضي الزراعية والمياه .

- **أما من الناحية التكنولوجية:** فهي تعني توجيه المجتمع نحو عصر الصناعات التي تحافظ على البيئة، والتي تعتمد على تكنولوجيا صديقة للبيئة وتقلل من انبعاث الغازات الضارة والاحتباس الحراري، بالإضافة إلى البحث عن مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية وتبديل الوقود بالكهرباء في وسائل النقل .

على الرغم من اختلاف هذه التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أن الأمر المشترك بينها هو أنه يجب ألا تغفل التنمية الضغوط البيئية، ولا تؤدي إلى تدمير أو استنزاف الموارد الطبيعية، ويجب أن تحدث تغييرات في الأسس الصناعية والتكنولوجية الحالية<sup>7</sup>.

إذاً، واستناداً على ذلك يمكن القول إن التنمية المستدامة تمثل: إجراءً مدروس، معقد، يتطلب وقتاً طويلاً، كامل ومتوازن في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية<sup>8</sup>، وتمكن الدولة من تلبية احتياجات الأمن الإنساني الشامل.

**المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة:** يمكننا التعرف على العديد من المؤشرات أهمها<sup>9</sup>:

- **التمكين:** تم ذلك من خلال زيادة مهارات المواطنين وخياراتهم، وذلك عن طريق تعزيز أشكال المشاركة وأبعادها من خلال الانتخابات العامة للمؤسسات الحكومية، وكذلك بتفعيل دور الأحزاب السياسية والحرص على تنوعها وتنافسها، بالإضافة إلى التأكد من حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

<sup>5</sup> كمال السيد، "جنون العولمة، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد 22، 2000، ص 7.

<sup>6</sup> محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الشعاع، 2002، ص 94.

<sup>7</sup> نفس المرجع، ص 94.

<sup>8</sup> محمد مصطفى الأسعد، "التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2000، ص 22.

<sup>9</sup> عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول : التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم السياسية، يومي 26-28 ديسمبر 2008، ص 02.

- التعاون: يتضمن هذا المفهوم فكرة الانتماء والاندماج كجزء أساسي لتحقيق الإشباع الذاتي للفرد.

- العدالة في التوزيع: تشمل الفرص والإمكانات، وليست مقتصرة على الدخل فقط، مثل حق الجميع في التعليم .

- الاستدامة: تتعلق بالقدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون أن تؤثر سلباً على حياة الأجيال المقبلة وحققها في حياة كريمة.

- الأمان الشخصي: يتضمن الحق في الحياة دون التعرض لأي تهديدات، أو أمراض معدية، أو قمع، أو نزوح.

**المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر:**

استوعبت الجزائر، مثل العديد من دول العالم الأخرى، مدى أهمية تحقيق توازن بين مسؤوليات الحفاظ على البيئة واحتياجات التنمية، من خلال إدارة الموارد بشكل جيد. ولتنفيذ هذا الهدف، اتخذت خطوات وسياسات تهدف إلى تحسين حياة الناس من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وحماية بيئتهم؛ خصوصاً لأنها من الدول التي تسعى لتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

**المطلب الأول: الإصلاحات والشركات التي نفذتها الجزائر في إطار تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.**

في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية، كانت الإصلاحات التي نفذت في الجزائر تركزت على هدف إنشاء حكاما اقتصادية ومالية جيدة. وشملت هذه الإصلاحات العديد من الأنشطة، مثل تعديل نظام المحاسبة الوطني والتسجيل في النظام العام لتبادل المعلومات مع صندوق النقد الدولي من خلال بنك الجزائر، بالإضافة إلى تحديث القطاع المصرفي والضرائب، وفتح مجال التأمين أمام الشركات الأجنبية . وفي إطار علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، كثفت الجزائر من جهودها لتنويع شركائها التجاريين وتعزيز التعاون الاقتصادي مع باقي أنحاء العالم والمشاركة الفعالة في التكامل الوطني . كما أنها مصممة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على المستوى المتعدد الأطراف.

عملت البلاد على تعزيز شراكاتها مع الاتحاد الأوروبي EU ، الذي يُعتبر شريكها الإقليمي الرئيسي، بينما استمرت في قيادة العديد من المشاريع والمبادرات في المنطقة، خصوصاً من خلال الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD . كما قامت بتقوية علاقاتها مع بعض الدول، حيث تم توقيع اتفاقية التجارة التفضيلية مع تونس في مارس 2014، تلتها ثلاث اتفاقيات تعاون صناعي 2015 .

علاوة على الإصلاحات التي تمت لتحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي، اتبعت الجزائر ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا سياسة للتعاون جنوب- جنوب ، مستمرة في تقديم المساعدة للدول الفقيرة، خصوصاً الجيران والدول الإفريقية الأخرى. كما تجسدت الاجراءات الجزائرية من خلال مشروعات مهمة لفتح المناطق الحدودية، وإكمال طريق عبر الصحراء نحو الحدود مع النيجر، وربط الطرق الرئيسية في الجزائر بتلك الخاصة بتونس وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا، وقريباً مالي وحتى نيجيريا . بالإضافة إلى ذلك، تجلّى التزام الجزائر في أشكال أخرى مثل تقديم مساعدات مالية، منح دراسية، مواد غذائية، مساعدات طبية ومساعدات عينية، بالإضافة إلى إرسال خبراء تقنيين للعمل.

على الرغم من وجود الاتفاقات الحالية، فإنه من الضروري تعزيز الشراكة الاقتصادية والتكامل الإقليمي. تلعب الجزائر دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها التعاون الاقتصادي والأمني<sup>10</sup>.

Perspectives économiques en Afrique 2015: Développement territorial et inclusion spatiale- Algérie, Edition OCDE, Paris, 10 2015, p 4.

- Perspectives économiques en Afrique 2016: Villes durables et transformation structurelle -Algérie, Edition OCDE, Paris, 2016, p 7.

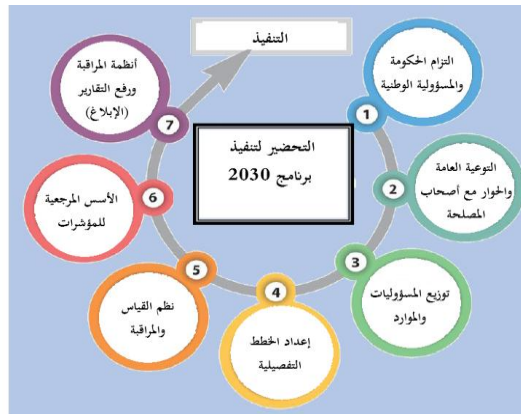
## المطلب الثاني: التزامات الدولة الجزائرية نحو تنفيذ خطة الأعمال 2030

تدعو خطة العمل العالمية (أجندة الأعمال 2030) إلى تحقيق السلام، وتحسين مستوى معيشة الناس وكوكب الأرض، وتعزيز كرامة الأفراد، فضلاً عن إقامة شراكة عالمية جديدة تدعم التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية. لقد شاركت الجزائر ووقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة على مدى عدة سنوات. وقد نتج عن هذا الوعي اعتماد مجموعة من السياسات التي تعكس رغبة الحكومة في دمج التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، مع إيلاء أهمية كبيرة للبيئة. الجزائر تشارك بنشاط في عمليات التفاوض والمشاورات المختلفة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ورغم اقتناعها بأهمية هذه الأهداف، فإنها انضمت إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه لإنشاء منصة SDG قادرة على وضع التنمية المستدامة في مركز الرؤية المشتركة للعالم ومستقبل كوكبنا. تعتبر عضويتها في هذه المنصة استمراراً لالتزام الجزائر بأجندة التنمية الألفية التي أطلقت في عام 2000، حيث تتماشى السياسات القطاعية مع مبادئ التنمية المستدامة. وحققت الجزائر بعض الخبرة من خلال فترة أهداف التنمية الألفية، خاصة فيما يتعلق بالفقر المدقع، ونظام الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية الأساسية، وتعميم التعليم الابتدائي، وانخفاض معدل وفيات الرضع والأمهات، مما ساعدها على تحقيق بعض أهداف الألفية في مراحل مبكرة.

. لذا، يمكن للجزائر أن تستفيد من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. يجب أن تتبنى البلاد جهوداً مستدامة بشكل أكبر، وأن تتقدم بشكل أسرع مع استخدام آليات تنفيذ أكثر شمولاً، لأن أهداف التنمية المستدامة تشمل مجالات أوسع.

لقد أبدت الجزائر باستمرار رغبتها في جعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة جزءاً أساسياً من استراتيجيتها للتنمية. لكن هذا وحده غير كافٍ، فنجاح خطة 2030 يعتمد على تنفيذها بفعالية ولا يقتصر فقط على الإرادة السياسية، والتي أظهرتها الجزائر من خلال دعمها للقرار 1/70 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدته الأمم المتحدة. يتطلب الأمر أيضاً وجود آليات مؤسسية مناسبة، وتعبئة المجتمع لدعم التنمية المستدامة، وتوجيه المسار التنموي نحو عام 2030، بالإضافة إلى دمج أهداف خطة عام 2030 في تحديد أولويات البلاد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي وجود آليات لرصد التقدم وتقييمه، مما يمكن من تعديل التوجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.<sup>11</sup> كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الخطوات اللازمة لمباشرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الجزائر:



Source : Rapport de Revue de la Préparation du Gouvernement a la mise en oeuvre des Objectifs de Développement Durable, La Cour des compte Algérienne, Décembre 2018, p 9.

<sup>11</sup> منى منصوري، "واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019-2020، ص 212-213.

هذه هي المشاريع التي أطلقتها الجزائر، والتي تضع الأسس لخطة الطريق لمواجهة التحديات الناتجة عن رؤية 2030 قررت الجزائر دمج التنمية المستدامة في إستراتيجيتها التنموية وفي المبادئ الأساسية للدولة، من خلال إضافة مواد دستورية في عام 2016، التي تشير بشكل واضح إلى مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية، حيث تم ذكرها في :

-الديباجة التي تشمل أبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كالتالي " : يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"<sup>12</sup>.

اعتمدت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي يمتد من 2016 إلى 2030. ففي برنامج جويلية 2016 وعلى الرغم من أنه لا يذكر خطة 2030 بشكل مباشر، إلا أنه يتضمن العديد من القضايا المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. هذا الأمر ينطبق أيضًا على البرنامج 2015-2019 يهدف النموذج الجديد إلى تعزيز تطوير القطاعات ذات الأولوية والاستثمار فيها، مثل الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى البحث والتطوير واقتصاد المعرفة. كما يسعى النموذج إلى تنويع الاقتصاد وإحياء قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق نمو أسرع وزيادة فرص العمل، خاصة بالنسبة للشباب. أما بالنسبة للفترة من 2020 إلى 2030، فمن المتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الهيدروكربونات، حوالي 6.5 % سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، يُستهدف أن تصل مساهمة الصناعة التحويلية إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد، مقارنة بـ 5.3 % في عام 2015. كما يُتوقع أن يسجل القطاع الزراعي نموًا سنويًا بنسبة 6.5 % مع مضاعفة إنتاج الحبوب بفضل تحديث القطاع وزيادة كبيرة في المساحات المروية<sup>13</sup>. تدعم الاستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة المعتمدة في الفترة 2018-2035، والمعروفة باسم SNEDD، وخطة عملها من 2017 إلى 2022 والتي تعرف بـ PNAEDD، 14 من أصل 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد هذه لاستراتيجية على سبعة محاور تتعلق بتحسين الصحة وجودة الحياة، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي، وتعزيز الاقتصاد الأخضر والدائري، وزيادة القدرة على التكيف مع التصحر وتغير المناخ، بالإضافة إلى الأمن الغذائي والإدارة البيئية<sup>14</sup>.

### المبحث الثالث: خطة الجزائر 2030: رؤية استراتيجية لتنمية مستدامة.

رؤية الجزائر 2030 "هي مشروع طموح وشامل يهدف إلى إنشاء تنمية مستدامة وازدهار شامل في الدولة من خلال مجموعة من الأهداف والمبادئ الاستراتيجية المحددة. هذا المخطط أطلق لتعزيز تطور الجزائر في مجالات اقتصادية واجتماعية متعددة، ورفع مستوى معيشة المواطنين. تشمل هذه الرؤية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الخاصة التي تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيقها بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين مختلفين .

### المطلب الأول: مضامين الرؤية:

#### 1- محتوى الرؤية: الرؤية تتجه نحو خمسة جوانب أساسية :

-الاقتصاد: تنويع مصادر الدخل، توفير فرص عمل، وتحقيق تنمية مستدامة .

-المجتمع: إقامة مجتمع متماسك، عادل، وغني بالثقافات .

<sup>12</sup> المرجع نفسه، ص 214.

<sup>13</sup> Le Nouveau Modèle de Croissance (Synthèse), Ministère des Finances Algérien, Juillet 2018, p2

<sup>14</sup> Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Présentation du système de Gestion Informatisée de planification stratégique pour le secteur de l'Environnement- GIPSE, sur : GEOSYSTEM , p05.

-الحكم: تأسيس دولة قانون، وتعزيز الشفافية، والمشاركة المجتمعية المدني .

-البيئة: الحفاظ على البيئة والسعي نحو التنمية المستدامة .

-العلاقات الخارجية: تعزيز صلات الجزائر مع الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى .

## 2- مبادئ الرؤية :

-التنمية المستدامة: تسعى " رؤية الجزائر 2030 " لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، دون التأثير السلبي على البيئة .

-الشمول والعدالة الاجتماعية: تهدف " رؤية الجزائر 2030 " إلى توزيع عادل للثروة والموارد في المجتمع، وضمان مساواة الفرص بين جميع الفئات .

-الابتكار والتطور التكنولوجي: تعتمد الرؤية على تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي .

## 3- أهداف الرؤية :

-تحقيق نمو اقتصادي مستمر وقوي .

-إتاحة فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة .

-تطوير التعليم والتدريب لرفع مستوى المهارات .

-تحسين البنية التحتية والخدمات العامة .

-حماية البيئة وتحقيق استدامة بيئية .

-دعم تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً

-تقوية الشراكة الدولية والمحلية لتبادل الخبرات والتجارب المربحة.

## 4- مبادرات رئيسية لتحقيق الرؤية:

-البرنامج المتكامل للتنمية الاقتصادية: يسعى هذا البرنامج إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وزيادة التنافسية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل .

-برنامج التعليم والتدريب المستمر: يهدف هذا إلى تطوير نظام التعليم والتدريب المهني ليناسب متطلبات سوق العمل ورفع مهارات القوى العاملة .

-برنامج البنية التحتية والخدمات العامة: يركز هذا البرنامج على تعزيز البنية التحتية في الجزائر، ومنها المواصلات والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي .

-برنامج حماية البيئة والتنمية المستدامة: يهدف هذا إلى حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة البيئية في كل المجالات.

## المطلب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ الرؤية:

حتى الآن، حققت الجزائر خطوات ملحوظة في تنفيذ رؤيتها لعام 2030. شهدت البلاد نمواً مستداماً في الاقتصاد، مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن في مؤشرات الاستثمار والتنافسية . كما تم إحراز تقدم كبير في التعليم وتحديث المناهج الدراسية، بهدف توفير تعليم عالي الجودة وتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل المتغير، إلى جانب ذلك، تحسنت البنية التحتية في الجزائر، حيث تم تعزيز نظام النقل وتحسين الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي، مما ساعد في رفع مستوى المعيشة للمواطنين. وفي ذات الصدد تولي الجزائر أهمية كبيرة

للرقمنة، وذلك وفقاً لما ورد في برنامج رئيس الجمهورية. من أجل تحقيق تحول رقمي شامل. اعتمدت البلاد على استراتيجية وطنية للتحول الرقمي تتكون من خمسة محاور أساسية. اثنان من هذه المحاور يعتبران أساسياً لنجاح التحول الرقمي وهما "البنية التحتية الأساسية"، والتي تشمل شبكات الاتصال عالية الجودة ومراكز البيانات، و"الموارد البشرية والتكوين والبحث والتطوير". أما المحاور الثلاثة الأخرى فتستهدف مكونات الدولة، حيث يتضمن محور "الحكومة الرقمية" السلطات العامة التي تدير البلاد، و"الاقتصاد الرقمي" الذي يساهم في خلق الثروة، و"المجتمع الرقمي" الذي يسعى لتحقيق الشمول الرقمي. يحتوي كل محور على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، بإجمالي خمسة وعشرين هدفاً تسعى السلطات الجزائرية لتحقيقها في الفترة من 2025 إلى 2030 الأهداف المرجوة من تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية تتمحور حول تحقيق مجموعة من القيم مثل الشفافية والكفاءة في الإدارة، والعدل والمساواة لتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة<sup>15</sup>.

من جهة أخرى، أكدت الجزائر على التزامها بحماية البيئة والسعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية، حيث تم تطبيق تدابير للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

**- في مجال التنوع البيولوجي:** تم وضع الاستراتيجية الأولى وخطة العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر عام 2000، وتم تحديثها في 2016، حيث تعمل استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2016-2030 (بالانسجام مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT).

لحماية وتعزيز التنوع البيولوجي واستدامته واستعادة الموارد الطبيعية، تم تطوير أدوات جديدة للتخطيط والإدارة تهدف إلى وقف تدهور البيئة. كما أن هناك التزاماً بالحفاظ على التراث الطبيعي الوطني وتنميته لصالح جميع المواطنين الجزائريين<sup>16</sup>

**- في مجال الطاقة المتجددة:** البرنامج الجديد لتنمية الطاقة المتجددة للفترة 2015-2030 تم اعتماده من قبل الحكومة في أحدث إصدار له من وزارة الطاقة. بعد حوالي أربع سنوات من بدء برنامج تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي وافقت عليه الحكومة في فبراير 2011، ظهرت في الفترة التجريبية والتكنولوجية عناصر جديدة وملحة تستدعي تحديث البرنامج. وبالتالي، يسعى برنامج الطاقة المتجددة الجديد لتوفير 22,000 ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 للسوق المحلية، مع الاحتفاظ بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا كانت ظروف السوق ملائمة. وبحلول عام 2030، ستمثل 37 % من القدرة الحالية و 27% من الطاقة الكهربائية المستخدمة في السوق الوطني من مصادر متجدد<sup>17</sup>.

**- في سياق البحث العلمي:** القانون التوجيهي رقم 08-05 الذي صدر في 23 فبراير 2008 المتعلق بالبحث يوضح التوجهات الرئيسية للخطة الوطنية للبحث العلمي (PNR)، حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي يصل إلى 100 مليار دج. بالإضافة إلى البرامج المستدامة للبحث العلمي، فإن الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية (FNR) مسؤول عن تمويل البحوث، بينما تم إطلاق مشاريع البحث الجامعي (CNEPRU) تم إطلاق برامج وطنية للبحث العلمي PNR في عام 2010 لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة

<sup>15</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، أوت 2024، ص 03.

<sup>16</sup> Ministère De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, Stratégie Et Plan D'action Nationaux Pour La Biodiversité 2016-2030, la biodiversité pour le développement économique et social durable et l'adaptation au changement climatique, p 20.

<sup>17</sup> Programme\_EnR\_2016, sur <http://www.energy.gov.dz>, consulté le : 24/07/2025.

والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وتمت تخصيص 5 مليار دج لهذا الغرض، مما ساهم في تعزيز النشاط العلمي مما أدى إلى تحفيز ديناميكية النشاط العلمي (4000 مشروع PNR)<sup>18</sup>.

**- في مجال توعية وتعليم البيئة:** تم اعتماد استراتيجية "التعليم من أجل البيئة والتنمية المستدامة (EEDD)" في الجزائر عام 2002. وقد تم إدخال التعليم البيئي ضمن المنهاج المدرسي، كما تم إنشاء نشاطات إضافية من خلال النوادي الخضراء في المؤسسات التعليمية. إلى جانب ذلك، يتم تنظيم حملات لزيادة الوعي بقضايا البيئة تشمل مختلف الفاعلين في المجتمع وغيرهم<sup>19</sup>.

**المطلب الثالث: أهم المشاريع التي تم إنجازها أو يجري العمل عليها ضمن رؤية الجزائر 2030:**

تتبعاً للجزائر لتنفيذ خطط من أكبر مشاريع البنية التحتية من خلال الفترة 2025-2030 ضمن إطار خططها الطموحة لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي. تشتمل هذه المشروعات إنشاء مدن جديدة وتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية إضافة لمشاريع أخرى، تهدف هذه الاستثمارات إلى تقوية القدرة التنافسية للبلاد وتوفير وظائف وتحسين نوعية المعيش والرفع من جودة الحياة للمواطنين.

#### أولاً: مشاريع اقتصادية: عديدة وتنوع منها:

- مشروع توسيع ميناء الجزائر: الغرض من المشروع هو تعزيز قدرة الميناء على استقبال السفن والسلع، ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.
- مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين الجزائر وتونس: يسعى إلى تقوية التبادل التجاري بين البلدين، وإيجاد فرص عمل جديدة.
- مشروع إنجاز 100 ألف وحدة سكنية: يهدف إلى معالجة أزمة السكن، وتحسين مستوى عيش المواطنين.
- مشروع القطار السريع المكهرب LGV: الرابط بين واد تليلات، سيدي بلعباس، وهران وتلمسان، يعد قفزة نوعية في مجال النقل بالسكك الحديدية بالجزائر، يبلغ طوله 200 كلم وقد صمم لتنمية الاقتصاد المحلي وربط المدن الكبرى. المشروع في مراحله الأخيرة من الإنجاز يهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتخفيف الازحام المروري ليصبح جزء من شبكة عصرية تخدم المواطنين بالمركز الأول.
- مشروع المدينة الجديدة حاسي مسعود: مشروع إعادة إحياء حاسي مسعود، يرمي الى تطوير أكبر منطقة صناعية في الجزائر مع التركيز على قطاع الطاقة والبنية التحتية الحديثة، يتضمن المشروع إنشاء وحدات سكنية ومرافق تعليمية ووحدات صحية. يهدف إلى إيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية إضافة إلى توفير مراكز ترفيهية لجودة الحياة، يمثل خطوة استراتيجية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة ويتوقع أن يسهم في تحويل حاسي مسعود إلى مركز اقتصادي مهم جداً في شمال إفريقيا.

#### ثانياً: مشاريع تعليمية: منها:

- مشروع بناء 100 مدرسة جديدة: يهدف إلى تطوير جودة التعليم، وتقديم بيئة تعليمية ملائمة للطلاب.
- مشروع إصلاح المناهج الدراسية: يهدف إلى مواكبة التطورات العالمية، وتطوير مهارات الطلاب، حيث تم إصلاح المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية.

<sup>18</sup> Rapport National De L'Algérie, 19 ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011. P 33

<sup>19</sup> Rédha Younes Bouacida, Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques, Revue El-Bahith, université Ouargla, Algérie, no 16, 2016., p 89.

- مشروع بناء 10 مستشفيات جديدة: يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات الطبية، وتوفير الرعاية الصحية للجميع.
  - مشروع إصلاح المنظومة الصحية: يهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، وتقليل تكلفة العلاج، حيث تم إصلاح المنظومة الصحية، ورفع مستوى الخدمات الصحية بمبلغ مقدارة حوالي مليار دولار.<sup>20</sup>
  - مشروع القطري الألماني الجزائري: المتواجد بسيدي عبد الله غرب العاصمة، من المشاريع الضخمة الواعدة في قطاع الرعاية الصحية يتميز بمواصفات عالمية، سيتكفل بمعظم الحالات المرضية والجراحية المستعصية التي تتطلب تحويل المرضى للخارج كما سيستقبل الكوادر الطبية الجزائرية التي تعمل بالخارج وذلك للرفع بمستوى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى وعائلاتهم ضمن بيئة نموذجية بمواصفات عالمية.
- رابعاً: مشاريع في قطاعات أخرى:
- كانت تلك بعض الأمثلة على أهم المشاريع التي تم إنجازها أو يجري العمل عليها ضمن "رؤية الجزائر 2030". وهناك العديد من المشاريع الأخرى في مختلف المجالات، مثل الطاقة، والصناعة، والزراعة، والسياحة منها على سبيل المثال:

- مشروع المدينة الإعلامية الجديدة: dzair media city: يهدف إلى تقوية البنية التحتية لقطاع الفعاليات والمعارض يشمل 5 مبانٍ دائرية مائلة تعكس الحداثة والتطور، تضم المدينة مناطق متعددة تشمل البحث والتعليم والمنطقة الحرة في الميدان التقني والمناطق المتعددة الاستعمالات، المباني المغطاة بالزجاج العصري الذي يعكس الضوء بشكل جمالي المراد من المشروع يطمح أن يكون مركزاً إعلامياً وتعليمياً رائداً في المنطقة.

- مشروع أبراج في ولاية وهران: cité de la mer: يعد من أبرز المشاريع السكنية والتجارية المستقبلية في الجزائر، يتميز التصميم بموقع فريد يطل على الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط، يحيط بالأبراج مساحة خضراء واسعة وحدائق، يهدف للجمع بين الفخامة والراحة مع توفير كافة الخدمات للسكان والزوار. يهدف ليكون وجهة رائدة في ولاية وهران.

- مشروع خليج الجزائر 2030: مشروع إعادة تاهيل وعصرنة الواجهة الغربية للجزائر العاصمة، يعد من أهم المشاريع الحضرية في البلاد يهدف الى تحسين المشهد العمراني وتطوير البنية التحتية من خلال تجديد المباني التاريخية وتحديث الطرق والمرافق العامة. يشمل المشروع انشاء مساحات خضراء وممرات للمشاة وأماكن ترفيهية حديثة لتعزيز جودة الحياة. كما يسعى لجذب الاستثمارات السياحية وتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة. يشمل المشروع الرؤية الطموحة لمستقبل المدينة حيث يجمع بين الحفاظ على التراث وتطوير بيئة حضرية بأسلوب عصري ومستدام.

- مشروع تحلية مياه البحر في سكيكدة: محطة ضخمة لتحلية مياه البحر تهدف الى تحويل مياه البحر الى مياه عذبة للمناطق الساحلية الشمالية بالإضافة الى تعزيز احتياطي المياه في ظل التغيرات المناخية المتزايدة، المشروع جزء من استراتيجية الدولة للتكيف مع المتغيرات

<sup>20</sup> أضخم 10 مشاريع جزائرية سيتم إنجازها ما بين 2025-2030 | رؤية الجزائر 2030. على الرابط التالي:

[https://www.youtube.com/watch?v=dlfyF8f\\_2aE&t=5s](https://www.youtube.com/watch?v=dlfyF8f_2aE&t=5s) تاريخ الدخول: 2025/06/28 على الساعة: 20:09.

المناخية وضمان الامن المائي. سيساهم في تحسين الامن المائي وضمان إمدادات ثابتة من المياه مما سيخفف الضغط على مصادر المياه الطبيعية ويقلل من تلوث المياه.

- **محطة توليد الكهرباء في أدرار:** محطة توليد الكهرباء باستخدام الرياح تقدم طاقة نظيفة لأقاليم الجنوب وهي جزء من رؤية الدولة في التحول للطاقات المتجددة. ستساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتخفيف البصمة الكربونية للجزائر<sup>21</sup>.

عند النظر إلى هذه المشاريع والإنجازات، يتبين أن "رؤية الجزائر 2030" تعكس التزاماً قوياً نحو تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للجميع. مع استمرار العمل على البرامج والمشاريع الاستراتيجية، من المتوقع أن تواصل الجزائر التقدم نحو أهدافها حتى عام 2030 وما بعده، مما سيؤدي إلى مستقبل أفضل لمواطنيها وتعزيز دورها في المنطقة والعالم.<sup>22</sup>

#### خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الورقة البحثية هو أن "رؤية الجزائر 2030" تعد التزاماً وطنياً طموحاً لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن التقدم المحرز في العديد من المجالات يشير بإمكانية تحقيق الأهداف المنشودة بحلول عام 2030. ويتطلب النجاح الكامل للرؤية استمرار الجهود الحكومية والمشاركة الفعالة من جميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة. بينما تواصل الجزائر تنفيذ استراتيجياتها ومشاريعها، من المتوقع أن تواصل السير نحو تحقيق أهدافها بحلول عام 2030 وما بعده. ومن النقاط المهمة التي توصلت إليها الدراسة، هي ضرورة اعتماد سياسة تنمية مستدامة تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز بقية القطاعات، خاصة النظيفة. وذلك بهدف تقليل الاعتماد على النفط والتقليل من العبء المالي على الاقتصاد الوطني.

#### - توصيات:

- تبسيط الإجراءات البيروقراطية: تسهيل بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في مشاريع البنية التحتية الكبرى.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني: إشراك هذه الأطراف في صنع القرار ومراقبة تنفيذ المشاريع لضمان الشفافية والكفاءة.
- تحقيق تنمية محلية مع التركيز على المناطق المحرومة والمعزولة، مع العمل بمبدأ الإنصاف والعدالة بين مختلف المناطق، وذلك بتوفير نصيب عادل من الإمكانات والفرص والخدمات لجميع سكانها.
- يجب على الدولة إنشاء نظام قانوني فعال وإجراءات دقيقة، من أجل دعم برامج التنمية المستدامة لضمان إنجازها في المواعيد المحددة.
- يجب أن يتضمن ذلك متابعة تنفيذها ومراقبتها. وهذا يتطلب بشكل خاص تطبيق مبادئ الإدارة الجيدة المبنية على الشفافية والمحاسبة والديمقراطية، مما يعزز التنمية المستدامة.
- رؤية الجزائر 2030 تمثل إطاراً طموحاً للتحول الشامل، لكن نجاحها يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

<sup>21</sup> أضخم 20 مشروع في الجزائر الجديدة قبل 2030 | إنجازات مستقبلية هائلة تغير وجه البلاد، مشاريع الغد، على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=ZE-Hcs-8P0A> تاريخ الدخول: 2025/06/28 على الساعة: 20:09.

<sup>22</sup> رؤية الجزائر 2030، أكاديمية الدكتور معن القطامين، على الرابط: <https://www.drmaenacademy.com> تاريخ الدخول: 2025/07/05 على

الساعة 10:00.

- يجب التركيز على الأولويات التي تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، مع الالتزام بالشفافية والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.

قائمة المراجع: أ/ بالعربية:

## 1- الكتب:

1. الأسعد، محمد مصطفى ، " التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2000.
2. العجمي، ضاري ناصر ، الأبعاد البيئية للتنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1992.
3. القرطي، ع، في سبيل الفهم السوسولوجي للأسس العلمية والرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة في : الحسين، ش وخالص، ع، الانسان والبيئة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

4. الشيخ ، محمد صالح ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الشعاع، 2002.
  5. رشماوي، مرفت ، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دليل الموارد للممارسين، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ماي 2018.
- ## 2- البحوث الجامعية:

6. منصوري، منى ، "واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019-2020.

## 3- الدوريات:

7. السيد، كمال ، "جنون العولمة، اتجاهات جديدة في الفكر الإنمائي"، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الرباط، العدد 22، 2000.
- ## 4- المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

8. كربوسة، عمراني ، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول : التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم السياسية، يومي 26-28 ديسمبر 2008 .

## 5- التقارير:

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر: من أجل جزائر رقمية 2030، أوت 2024.

## 6- الانترنت:

10. أضخم 10 مشاريع جزائرية سيتم إنجازها ما بين 2025-2030 | رؤية الجزائر 2030. على الرابط التالي:
- 7- [https://www.youtube.com/watch?v=dlfyF8f\\_2aE&t=5s](https://www.youtube.com/watch?v=dlfyF8f_2aE&t=5s) تاريخ الدخول: 2025/06/28 على الساعة: 20:09.
11. أضخم 20 مشروع في الجزائر الجديدة قبل 2030 | إنجازات مستقبلية هائلة تغير وجه البلاد، مشاريع الغد، على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=ZE-Hcs-8P0A> تاريخ الدخول: 2025/06/28 على الساعة: 20:09.
12. رؤية الجزائر 2030، أكاديمية الدكتور معن القطامين، على الرابط: <https://www.drmaenacademy.com> تاريخ الدخول: 2025/07/05 على الساعة 10:00.

13. Programme\_EnR\_2016, sur <http://www.energy.gov.dz>, consulté le : 24/07/2025.

ب/ بالانجليزية:

14. Alaine Beitone et d'autre, **Economie**, Paris: ed. Dalloz, 2001.
15. Rédha Younes Bouacida, Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques, Revue El-Bahith, université Ouargla, Algérie, no 16, 2016.
16. Le Nouveau Modèle de Croissance (Synthèse), Ministère des Finances Algérien, Juillet 2018.
17. Perspectives économiques en Afrique 2015: Développement territorial et inclusion spatiale- Algérie, Edition OCDE, Paris, 2015.
18. Perspectives économiques en Afrique 2016: Villes durables et transformation structurelle - Algérie, Edition OCDE, Paris, 2016.

19. Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Présentation du système de Gestion Informatisée de planification stratégique pour le secteur de l'Environnement- GIPSE, sur : GEOSYSTEM .
20. Ministère De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, Stratégie Et Plan D'action Nationaux Pour La Biodiversité 2016-2030, la biodiversité pour le développement économique et social durable et l'adaptation au changement climatique.
21. Rapport National De L'Algérie, 19 ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011.